ابن سلمان يسعى للهروب من المساءلة عن جريمة قتل جمال خاشقجي

بقلم: سارة لي ويتسون ومايكل آيزنر

تجري حاليًا صورة مصغرة من المعركة العالمية بين الديمقراطية والاستبداد، وسيادة القانون وقانون الغاب، في محكمة اتحادية في واشنطن العاصمة، حيث قدم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان طلبًا لصرف النظر عن الدعوى قضائية المرفوعة من قبل خديجة جنكيز، أرملة المواطن السعودي الراحل جمال خاشقجي، ومنظمتنا، الديمقراطية الآن للعالم العربي (DAWN) التي أسسها خاشقجي.

تسعى خديجة جنكيز ومنظمة (DAWN) إلى فعل ما فشلت الحكومات القوية في القيام به– تحميل محمد بن سلمان وكبار أتباعه المسؤولية عن جريمة قتل خاشقجي. إنّ نجاحنا في هذه الدعوى القضائية سيكبح جماح السفاحين العالميين الذين يسعون لاستهداف المقيمين في الولايات المتحدة والمعارضين في الخارج بشكل أكبر من أي إجراء تم اتخاذه إلى يومنا هذا.

وقائع القضية راسخة. فقد استدرج المسؤولون السعوديون جمال خاشقجي إلى القنصلية السعودية في

إسطنبول حيث جعلوه يسعى للحصول على وثائق رسمية للسماح له بتوثيق زواجه من جنكيز مدنيًا.

وأثناء تواجد خاشقجي في القنصلية، قام فريق سعودي بتعذيبه وخنقه وقتله وتقطيع أوصاله.

نجح محمد بن سلمان، من خلال إصدار الأمر بقتل خاشقجي، في إسكات أحد دعاة الإصلاح البارزين الذي كان قد أسس قبل أشهر فقط من مقتله منظمة (DAWN) للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية في السعودية والعالم العربي.

بعد عامين من جريمة قتل خاشقجي، رفعنا دعوى قضائية ضد محمد بن سلمان والمتآمرين معه بموجب قانون تعذيب الأجانب وقانون حماية ضحايا التعذيب. يمنح هذان القانونان المحاكم الأمريكية الولاية القضائية لمحاسبة المسؤولين الأجانب الذين يرتكبون التعذيب أو القتل خارج نطاق القضاء، وأصبح هذان القانونان من الأدوات المهمة للمساءلة الدولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

من خلال تقديم طلب صرف النظر عن القضية، يتستر محمد بن سلمان على حقائق الجريمة المروعة. ومع وجود أدلة دامغة على تورطه، يقدم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان دفاعات إجرائية وغير موضوعية.

تستند دفوع محمد بن سلمان على أن المحكمة تفتقر إلى الولاية القضائية لأن جريمة القتل لا علاقة لها بالولايات المتحدة، على الرغم من حقيقة أن إحدى الخطوات الرئيسية في جريمة القتل حدثت هنا في الولايات المتحدة. في إطار التخطيط لمؤامرة قتل خاشقجي، أمر محمد بن سلمان شقيقه خالد بن سلمان، السفير السعودي في واشنطن آنذاك، بخداع خاشقجي لمغادرة الولايات المتحدة حتى يمكن استهدافه من قبل فرقة الاغتيال السعودية في إسطنبول.

والأهم من ذلك، كان محمد بن سلمان مصممًا على إسكات خاشقجي بسبب جهود خاشقجي وتأثيره السياسي في الولايات المتحدة.

كان خاشقجي، من خلال تأسيس خاشقجي لمنظمة (DAWN) وكتاباته في صحيفة الواشنطن بوست، يهدد مكانة محمد بن سلمان مع أقوى حليف له، الحكومة الأمريكية.

في الواقع، وبسبب ما كشف عنه خاشقجي فيما يتعلق بسلوك محمد بن سلمان الوحشي، كان الكونغرس يسعى إلى منع مبيعات الأسلحة الأمريكية بالمليارات إلى السعودية.

يزعم محمد بن سلمان، من أجل التقليل من أهمية الولايات المتحدة في جريمة القتل، بأن السعودية استهدفت مواطنين سعوديين ليس فقط في الولايات المتحدة، ولكن أيضًا في دول أخرى، بما في ذلك كندا والأردن والكويت والمغرب والإمارات العربية المتحدة.

الإمارات. لكن لا يمكن للمتهم التهرب من الولاية القضائية في الولايات المتحدة فقط لأنه ارتكب جرائم مماثلة في أماكن أخرى.

حتى الآن، استعرضت جهات فاعلة قوية على المستوى الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ورئيسان أمريكيان، أدلة قوية ومقنعة على تورط ولي العهد في جريمة القتل لكنها رفضت فرض أي عقوبة عليه.

وتحت ضغوط اتخاذ إجراء بعد نشر تقرير استخباراتي أمريكي يثبت مسؤولية محمد بن سلمان عن جريمة القتل، قامت إدارة بايدن بالإعلان عن سياسة حظر خاشقجي، وهي سياسة جديدة لتقييد التأشيرات على "الأفراد الذين يتصرفون نيابةً عن حكومة أجنبية يُعتقد أنهم شاركوا بشكل مباشر في أنشطة جادة مناهضة للمعارضين خارج الحدود الإقليمية".

تعتبر سياسة حظر خاشقجي خطوة إلى الأمام، واعترافًا مهمًا بالاتجاه المقلق للحكومات الاستبدادية، بما في ذلك الصين وروسيا وإيران وتركيا وغيرها، التي تستهدف المنشقين في الخارج.

توسع القمع العابر للحدود بشكل كبير في السنوات الأخيرة ليشمل المراقبة والتهديدات والمضايقات والاختطاف والقتل، وهي أعمال تهدف إلى إسكات وترهيب مجتمعات المنفى.

صممت إدارة بايدن سياسة الحظر لتوفير قدر من الردع ضد مثل هذه الأعمال، لكنها هدمت سياسة الحظر هذه فورًا من خلال إخفاقها في تطبيقها على مهندس جريمة قتل خاشقجي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الذي يواصل مهاجمة وترهيب المعارضين السعوديين في الخارج.

في مواجهة تقاعس السلطة التنفيذية، تقع على عاتق القضاء الأمريكي مسؤولية التدخل لملء فراغ المساءلة. يوجب القانون على المحاكم الأمريكية تجنب الاعتبارات السياسية في تحقيق العدالة للبسطاء وأولياء العهد على حد سواء.

عند الفصل في طلب صرف النظر عن القضية الذي تقدم به محمد بن سلمان، ينبغي على المحكمة الجزئية

الأمريكية النظر فقط في القانون والوقائع على النحو المبين في الشكوى المرفوعة من قبلنا.

أهدافنا بسيطة: الحقيقة والمساءلة. إذا نجحنا في ذلك، فسوف يتردد صدى قرار هذه المحكمة في جميع أنحاء العالم، وسيجعل المستبدين يعيدون النظر فيما إذا كانوا سيهربون من العدالة عند استهداف المنشقين في الولايات المتحدة وأماكن أخرى في العالم.